مسألة اللا مساواة والفوارق الاجتماعية
فى المنطقة العربية

أميمة أبو الخير*

عقد المجلس العربى للعلوم الاجتماعية مؤتمره الثانى فى الفترة من ١٣– ١٥ مارس٢٠١٥ بعنوان "مسألة اللا مساواة والفوارق الاجتماعية فى المنطقة العربية" ببيروت، تميز المؤتمر بزخم وتنوع شديد من حيث تنوع التخصصات فى العلوم الإنسانية للمشاركين بأوراق بحثية بالمؤتمر من جميع أنحاء الوطن العربى، هذا بالإضافة إلى عدد من المشاركين من أبناء الوطن العربى المقيمين ببلاد المهجر، وعدد من المشاركين من دول أجنبية. لذا تم قبول الأوراق البحثية بالثلاث لغات العربية والإنجليزية والفرنسية هذا بالإضافة إلى مشاركة عدد من المؤسسات المهمة بالمؤتمر مثل: المجلس الأمريكى اللاتينى للعلوم الاجتماعية، ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية فى أفريقيا، وبرنامج التبادل بين بلدان الجنوب للأبحاث حول تاريخ التنمية، ومنظمة اليونسكو، والمجلس الدولى للعلوم الاجتماعية، مما أتاح تعددًا فى الرؤى والمدارس الفكرية المختلفة والمتنوعة مما أعطى ثراء حقيقيًا للمؤتمر.

وكان الهدف الرئيسى للمؤتمر هو معالجة الأسباب المتجذرة للظروف الاجتماعية الراهنة التى تعانى منها المنطقة، وفى وضع الأحداث التى دارت خلال السنوات الأخيرة فى سياقها التاريخى والهيكلى. فضم برنامج المؤتمر تسع عشرة جلسة قُدمت بها ثمانى وستون ورقة بحثية، هذا بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية. وعلى هامش المؤتمر تم تنظيم طاولات مستديرة بلغ عددها

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سبع طاولات حول موضوعات متعددة، هذا بالإضافة إلى جلسات خصصت لعرض مشاريع البحوث التى حصلت على تمويل من المجلس تحت مظلة ثلاثة برامج لمنح بحثية ينظمها المجلس حول: مشغل النماذج الفكرية الجديدة، واللامساواة والحراك والتنمية، وإنتاج المجال العام.

وحول القضايا الرئيسة التى عالجتها الجلسات التسع عشرة المتوازية بالمؤتمر غطت ما يلى:

- النوع الاجتماعى والجنسانية والفوارق.
- الموارد الريفية والسياسات.
- الأقاليم والمستقرات والسياسات.
- العمل والهوية والجماعات المستضعفة.
- الأرض والبيئة والسياسة.
- الدين كفارق: بين القانون والمجتمع والسياسات.
- تمثيل الفضاءات الريفية المدنية.
- شبكات القوة واللامساواة.
- التعبئة والنقابات والمطالبة بالمساواة.
- المواطنة والديمقراطية والحوكمة.
- التنمية الإنسانية واللامساواة.
- سياسات الفضاءات والأقاليم.
- اللامساواة والنفاذ إلى التعليم فى مصر.
- السياسة والفقر.
- القانون والنفاذ غير المتساوى إلى العدالة.
- البرازيل والشرق الأوسط الروابط العابرة للأقطار ومقارنات اللامساواة.
- تصنيف اللامساواة الاجتماعية.
- السياسة والموارد والعدالة فى إعادة التوزيع.

- سياسات الدولة وقياس اللامساواة .

أما عن القضايا التى عالجتها الطاولات المستديرة السبع فدارت حول:

- التعليم العالى فى العالم العربى: الحوكمة والانصاف.
- التعاون البحثى بين بلدان الجنوب.
- البحث فى زمن الأزمات: الأخلاقيات والسياسات فى الميدان.
- المنطقة العربية وآسيا.
- اللامساواة الاجتماعية فى جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥.
- جذب الشباب وإشراكهم فى العلوم الاجتماعية.
- استراتيجيات النشر والتوزيع.

ربما أثارت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر جدلا واسعًا كانت بعنوان "تفسير اللامساواة والفوارق من خلال عدسة إقليمية" للأستاذ الدكتور آدم هنية بجامعة لندن – المملكة المتحدة– حيث أشار إلى أن عمليات التنمية فى الشرق الأوسط هى عابرة للحدود وهادمة للحدود، وبالتالى يتطلب تفسيرها فهم العلاقات الاجتماعية المتداخلة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. كما أوضح أن السبل التى تتبلور فيها أنماط اللامساواة والفوارق حتمًا فى الشرق الأوسط بفعل التنمية غير المتساوية على مستويات مكانية مختلفة، ويعزى هذا التفاوت إلى حد كبير إلى تحركات رأس المال والعمال من المواطنين والوافدين عبر الحدود.

فالتنمية فى الشرق الأوسط وتحديدًا الوطن العربى لا تحقق التوازن ولا تحقق العدالة الاجتماعية. لذا يشدد هنية على ضرورة دراسة المنطقة كمنطقة لإجراء تقييم للمسارات السياسية والاجتماعية المستقبلية. وفجر نقاش الجلسة الافتتاحية إشكاليات مهمة منها إشكالية تحالف أصحاب السلطة مع أصحاب الثروة، وإشكالية العلاقة بين المواطن والدولة، والسياسات النيوليبرالية الجديدة.

من القضايا المحورية التى سلط عليها الضوء بالمؤتمر قضية المرأة ومن زوايا متعددة ومتنوعة فقدمت أوراق حول: حركات مقاومة العنف الجنسى فى مصر بعد

ثورة الخامس والعشرين من يناير (داليا عبد الحميد)، عمل المرأة فى القطاع الصناعى بمدينة فتاس (المغرب) وتعدد أشكال الحيف والتهميش (حسن ضايض)، الأسر العابرة للأقطار فى عالم غير متساو (ريم صبان)، ونساء النينجا قهر بطعم العبودية: (المغرب) (محمد السعدى). والعديد من الدراسات الأخرى ولكن ما سنتوقف عنده هنا دراسة السعدى لأنها تسلط الضوء على أهمية المرويات كمادة ثرية لعلم الاجتماع اليومى فهو يطرح من خلال دراسته مسارات البؤس المتقاطعة لنساء، قرويات، أميات، عاملات، فقيرات كلها مسارات بؤس متقاطعة تجعلهن أكثر ضعفًا واستغلالاً ولكن يقاتلن من أجل العيش. والأفكار التى طرحها السعدى فى إطاره النظرى جديرة بالتأمل منها اللاحركات الاجتماعية وسياسات الحضور لأصف بيات، الوجود الجسدى والوجود الذاتى أو الوجود الفاعل، حق الاعتراف الاجتماعى والمهنى الذى يحرك التاريخ، وهنا يشير السعدى إلى خليفة عالم الاجتماع الألمانى هابرماس وهو اكسل هونيث وأهم مؤلفاته مجتمع الاحتقار، والصراع من أجل الاعتراف.

ننتقل بعد ذلك إلى قضية رئيسية أخرى وهى الفساد بأشكاله وصوره المتعددة فى الوطن العربى وهو أحد أسباب ظاهرة اللامساواة، ودور شبكات القوى بشكل عام والمجتمع المدنى بشكل خاص فى مواجهة الفساد. فقدمت أوراق تعالج هذه القضايا منها على سبيل المثال لا الحصر. "العائلة كأداة لتكريس غياب العدالة الاجتماعية فى مصر بعد ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١" (انجى عبد الحميد، عبير يونس)، عصف ذهنى نخبوى فى مواجهة اللامساواة (حازم المصرى)، الشبكات الاجتماعية ودورها فى ترسيخ مضامين المساواة والديمقراطية الرقمية فى بلدان الربيع العربى (محمد أحمد ثابت)، النقابات فى الوطن العربى ومقاومة الفوارق الاجتماعية: قراءة تحليلية وتقييمية لتجربة الاتحاد العام التونسى للشغل (المنصف القابصى)، استراتيجية الفعل النقابى ومعارضة أشكال اللامساواة : قراءة فى النشاط النقابى للنقابات المستقلة فى الجزائر (حسين زبيرى)، حيث نجد الخط العام الذى يجمع بين هذه الأوراق هو

محاولة رصد الدور الفاعل الذى يلعبه المجتمع المدنى فى مقاومة كل أشكال الفساد واللامساواة والقهر فى المجتمع.

وأخيرًا ننتقل إلى قضية مهمة وهى قضية التعليم، حيث يبرز المؤتمر التغيرات الطاحنة التى لحقت بالنظام التعليمى بالوطن العربى، وما يعنينا هنا تحديدًا اللامساواة فى الفرص التعليمية وبخاصة بعد التوسع فى التعليم الخاص والأجنبى على حساب التعليم العام أو الحكومى المجانى. وربما أكد الحضور فى النقاش على انهيار أسطورة التعليم المجانى وبخاصة بعد خصخصة التعليم وبخاصة التعليم العالى، وخصصت عدة جلسات لمناقشة قضايا التعليم بالوطن العربى ومن بينها جلسة خاصة بتجربة التعليم فى مصر، وما نود تسليط الضوء عليه هنا هو المحاولات التى تم طرحها حول فكرة التعليم الموازى ودور المجتمع المدنى فى نشر هذا النوع من التعليم، ممثلاً فى قدرة المجتمع المدنى على تكوين جماعات قاعدية من خلال الجمعيات الأهلية المنتشرة بالمجتمع لتقديم تعليم مواز وبديل لتعليم الحكومة. وجاءت الفكرة بناء على العلاقة التجاهلية من قبل الدولة لبعض الأماكن المحرومة من الخدمات التعليمية، وبناء على السلطة والقمع الموجودة فى كل تفصيلة من تفاصيل التعليم الحكومى المدرسى ومن هنا كما يشير مقدمو الأوراق لكل فعل قمعى هناك فعل مقاوم متمثلاً فى فعل المجتمع المدنى فى محاولة منه لتغيير هذا الواقع، والتقليل من حدة اللامساواة الاجتماعية فى الفرص التعليمية.

فى النهاية أود الإشارة إلى أنه قد تم عرض مجرد الخطوط العريضة المحددة لخريطة هذا المؤتمر وأهدافه دون الدخول فى تفاصيل كل ورقة بحثية على حدة .